

اليمن: أيام من إراقة الدماء في عدن

ملخص

من 16 وحتى 25 فبراير/شباط، 2011، قامت قوات الأمن اليمنية في مدينة عدن جنوب اليمن باستخدام القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية، بشكل متكرر ضد متظاهرين سلميين في الأغلب. كما قتلوا تسعة على الأقل وربما ضعف العدد من المتظاهرين، وأصيب حوالي 150 شخصاً بعضهم من الأطفال.

كان اليمنيون في المحافظات الجنوبية، ومن بينها عدن، قد قاموا بالتظاهر منذ 2007 من أجل زيادة الفرص الاقتصادية والاستقلال السياسي أو الانفصال. ويقود حركات الاحتجاج ما يُعرف بالجرارك الجنوبي، وهو تجمع فضايف يشمل تشكيلة متنوعة من المصالح بقيادات متعددة. وفي فبراير/ شباط، 2011، قام المتظاهرون في الجنوب، وفي مناطق أخرى من البلاد، بتنظيم مظاهرات تدعو لسقوط حكومة الرئيس علي عبدالله صالح.

يستند هذا التقرير على المعلومات التي جمعتها هيومن رايتس ووتش في عدن من خلال مقابلات مع أكثر من خمسين شخصاً، من بينهم ضحايا من الجرحى، شهود على القتل، أقارب لمتظاهرين تم قتلهم، أطباء ومسعفون، وناشطون في مجال حقوق الإنسان. قامت هيومن رايتس ووتش كذلك بتحليل مقاطع فيديو وصور فوتوغرافية قدمها شهود التظاهرات، وكذلك تقارير طبية وبعض الأدلة المتوفرة من الطلقات والأسلحة النارية التي جمعها المتظاهرون عقب إطلاق النار.

وفي عدن، قامت قوات الأمن بمحاولة منع التجمهرات الكبيرة بشكل منهجي، وبالرغم من ذلك، قام المئات بالتظاهر في مناطق مختلفة من المدينة بشكل يومي تقريبا منذ 15 فبراير/شباط 2011. بعض المظاهرات كانت سلمية بالكامل. وفي حالات أخرى، قام المتظاهرون بإلقاء الحجارة على قوات الأمن التي حاولت تفريقهم.

وكانت قوات الأمن والمخابرات، بما فيها أعضاء من الأمن المركزي، الأمن العام، الجيش، ومكتب الأمن الوطني قد قامت باستخدام العنف لتفريق المتظاهرين السلميين. في كل الحالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش، استخدمت قوات الأمن الغازات المسيلة للدموع، الرصاص المطاطي، الذخيرة الحية، ومنها السلاح الآلي والرشاشات. وقامت قوات الأمن باستخدام القوة المميتة بشكل متكرر، والتي كان من الواضح أنها مفرطة مقارنة بالخطر الذي يمثله المتظاهرون العزل، والذين كانوا في معظم الحالات لا يشكلون تهديداً للآخرين أو للأماكن المحيطة. وفي كل الحالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش كانت قوات الأمن تطارد المتظاهرين الذين كانوا يحاولون الفرار من هجومها وتطلق عليهم النار. وقد أصيب أيضا العديد من المارة في هذه الحوادث.

كذلك منعت قوات الأمن الضحايا من الحصول على المساعدة الطبية. وقاموا تكرارا بمنع الأطباء وسيارات الإسعاف من الوصول لمواقع التظاهرات لمساعدة الجرحى، كما قاموا بإطلاق النار على الأشخاص الذين حاولوا مساعدة الضحايا. ولم يذهب العديد من الجرحى للمستشفيات الحكومية خوفا من الاعتقال، كما أن المستشفيات الخاصة كانت قد تعدت طاقتها.

لا يزال العدد الدقيق للقتلى والجرحى مجهولا. ولم تُعلن السلطات عن أي معلومات عن الخسائر البشرية كما منعت المراقبين المستقلين من زيارة المستشفيات الحكومية.

المسؤولون الحكوميون أنكروا أي تورط لقوات الأمن في حوادث القتل وألقوا اللوم على عنف حركة الانفصال الجنوبي. وقامت قوات الأمن بإزاحة أغلفة الرصاص بسرعة من الشوارع، وأجبرت السلطات الأهالي على دفن الجثث فوراً، في محاولة واضحة لإخفاء الأدلة ومنع الجنازات العامة واسعة النطاق. وفي حالة واحدة على الأقل، قامت السلطات بتزوير تقرير شرعي لشخص تم قتله في المظاهرات.

وفي 2009 وثقت هيومن رايتس ووتش نفس أنماط استخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن اليمنية ضد متظاهري الجنوب. وقد فصل تقرير 'باسم الوحدة'، أعمال القتل غير القانونية بحق المتظاهرين، بالإضافة إلى الاعتقالات التعسفية وقمع حرية التعبير.

وتدعو هيومن رايتس ووتش الحكومة اليمنية لضمان التزام الأجهزة الأمنية بالمعايير الدولية للعمل الأمني، ووقف عمليات الاحتجاز التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، وإنشاء لجنة مستقلة يكون لديها سلطة كاملة للتحقيق في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين. وتدعو هيومن رايتس ووتش دول الجوار والمانحين أن تُوضّح للسلطات اليمنية أن المساعدات الدولية، متضمنة الدعم الاقتصادي، العسكري والدبلوماسي ستكون مشروطة بتحسينات اليمن في التعامل مع حقوق الإنسان.

توصيات

إلى الحكومة اليمنية

- يجب التأكد من التزام قوات الأمن بالمعايير الدولية لعمل الشرطة، متضمناً مدونة سلوك الأمم المتحدة الخاصة بمسؤولي إنفاذ القانون، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون عند الاستجابة للاحتجاجات، لا سيما تقييد استخدام الأسلحة النارية في حالات التهديد بالموت أو الإصابة الخطيرة أو ما يعادلها؛
- يجب إنشاء لجنة مساءلة مستقلة لها السلطة الكاملة في التحقيق في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين من قبل الأجهزة الأمنية والذي يجب أن يُبلَّغ إفاداته على وجه السرعة؛
- يجب التأكد من أن سلطات الادعاء المختصة وغيرها من السلطات المعنية، ستجري تحقيقاً وتحاسب، عبر الملاحقات القضائية والإجراءات التأديبية والإجراءات الأخرى، ضباط الأمن الذين تورطوا أو أمروا باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين غير المسلحين؛
- يجب إنهاء الاحتجاز التعسفي للمتظاهرين، وإطلاق سراح المحتجزين بدون تهمة. ويجب أن يُمثل من تبقى من المحتجزين بأسرع وقت ممكن أمام هيئة قضائية مستقلة لها سلطة النظر في أمر احتجازهم والأمر بإطلاق سراحهم فوراً؛
- يجب التأكد من أن قوات الأمن تعمل في حدود القانون في عملية القبض على الأفراد واحتجازهم، وأن المحتجزين يُحتجزون في أماكن الاحتجاز التي يحددها القانون مع ضمان إجراءات التقاضي السليمة؛ وأنه لا يتم القبض على الأطفال أو احتجازهم إلا كإجراء أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.
- يجب احترام وحماية حق جميع الأفراد في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات مع الآخرين. وأن أي قيود على هذه الحقوق يجب أن تكون في حدودها الدنيا، ويجب ألا تكون متعسفة وأن يكون لها مرجع من القانون؛ يجب أن تكون فقط لسبب مشروع، وأن تكون القيود في الحد الأدنى الضروري لتحقيق الغرض؛
- يجب تقييم مناهج برامج تدريب قوات الأمن باستفاضة- والمراجعة عند الضرورة- لضمان تدريبهم تدريباً شاملاً يشمل في قضايا حقوق الإنسان، متضمنة الحق في حرية التجمع، حرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وأساليب السيطرة على الحشود غير المميّنة.

إلى نظراء اليمن الدوليين

- يجب إدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن اليمنية علناً، لا سيما استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين؛ بما فيهم الأطفال.
- يجب المطالبة بإطلاق سراح جميع الأفراد المحتجزين تعسفاً، وأن تكشف السلطات اليمنية بشكل فوري عن مكان ومصير "المختفين والذين يعتقد أنهم في احتجاز سري بمعزل عن العالم الخارجي"؛
- يجب مطالبة السلطات اليمنية بالتحقيق وتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن ومقاضاة المسؤولين عنها.
- يجب التوضيح للسلطات اليمنية أن المساعدة الدولية بما فيها الدعم الاقتصادي، العسكري، والدبلوماسي ستكون مشروطة بالتحسينات في التعامل مع حقوق الإنسان، ووضع مرجعية واضحة لرصد سجل اليمن في مجال حقوق الإنسان. والتأكد من أن جميع أشكال مساعدة اليمن تتم مراقبتها بعناية بحيث لا تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن؛

- يجب التحقيق في ما إذا كان استخدام الأسلحة غير المميّنة الأمريكية الصنع للسيطرة على الحشود، مثل الغازات المسيلة للدموع، قانونياً ومبرراً، وبما يستقيم مع المعايير الدولية.
- تعزيز برامج مساعدة اليمن التي تركز على تعليم ورصد تحكّم قوات الأمن في الحشود واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان ؛
- يجب التأكيد من أن السلطات اليمنية لا تسيء استخدام برامج مساعدة أساليب السيطرة على الحشود غير المميّنة لتقييد ممارسة حقوق حرية تكوين الجمعيات، التجمع والتعبير .